

ولانتزال «العوالة» مستثمرة (حالة أوروبا)

في الأسبوع الماضي انه مهما كان المشهد الراهن في النظام العالمي، وسيطرة خطاب الحرب والصراع والتطاحن بين الدول والأمم وحتى بين الحضارات بسبب الإرهاب أو العراق أو أسلحة الدمار الشامل أو الولايات المتحدة



واتجاهاتها الامبراطورية، إلا أن المدقق للصورة سوف يجد أن اتجاه «العوالة» يتعمق كل يوم بل ويتحول إلى صيغ مؤسسية جبارة، سواء كان ذلك في القارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، أو عبر المحيط الاطلنطي على الساحة الأوروبية، أو عبر المحيط الهادئ في اتجاه اسيا، وفي المقال السابق ركزنا على التطورات الراهنة الساعية إلى انشاء منطقة للتجارة الحرة بين الأمريكيتين مع حلول عام ٢٠٠٥ وهو ليس ببعيد للغاية. أما في هذا المقال فإننا سوف نتجه شرقا إلى أوروبا حيث جرت منذ وقت طويل أكبر عملية للهندسة السياسية بين دول وأمم وحضارات متصارعة صراعا داميا طوال التاريخ لكي يكون الصراع المسلح والحرب أمرا لا يمكن التفكير فيه.

ولعل أوروبا كانت هي المعمل السياسي الذي جرت أكبر مجموعة من التجارب الناجحة لبناء مستقبل العالم، بعد أن كانت هي معمل الصراع الأكبر للدولة القومية وجنوحها المستمر نحو التوسع الجغرافي، والسعي لبناء توازن للقوى لا يتوازن أبدا. ومن ثم يعود إلى حروب عالمية مدمرة بأكثر مما تخيل هؤلاء الذين أشعلوها، وعلى العكس من ذلك فإنه بعد الحرب العالمية الثانية ذهبت أوروبا - الغربية على الأقل - في اتجاه مختلف يقوم على ثلاث دعائم أولها التنمية والتقدم المادي وجعله هو الغاية السامية للدول وليس تحقيق الامجاد وتنفيذ الاحقاد التاريخية. وثانيها هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد المتبادل بين الدول المتصارعة تاريخيا مثل ألمانيا وفرنسا، وفرنسا وبريطانيا وثالثها ان يتم ذلك من خلال مؤسسات لتحقيق هذا وذاك فقط، وانما تحقق التوازن بين قدرات الدول الكبرى وحقوق الدول الصغرى والتكافل بين الاغنياء والفقراء .. وربما كانت هناك دعامة رابعة ليس من المعتاد ذكرها من ناحية

أوروبا على الأقل هي الوجود الأمريكي الأمنى فى القارة من خلال مشروع مارشال ثم حلف الاطلنطى ، وكلاهما كفل وقف تمدد الستار الحديدي لما هو ابعد ما حققته جيوشه خلال الحرب الثانية ، وفى النهاية ادى الى تدمير الاتحاد السوفيتى كلية وانهار النظام الشيوعى سياسيا واخلاقيا ، وفتح الباب لكى يكون المشروع الاوروبى لاوروبا كلها وليس لغربها فقط . وهكذا تم التطور الاوروبى خلال مايزيد على نصف قرن منذ

انشاء المجمع الاوروبى للحديد والصلب فى مطلع الخمسينات وحتى اقامة البنك المركزى الاوروبى والعملة الاوروبية الموحدة «اليورو» مع نهاية القرن العشرين ، وخلال هذه المسيرة كانت هناك محطات متعددة تميزت كلها بالتطور المتسارع حتى يتم تحقيق الهدف المراد تحقيقه وبعدها تتدخل المحاولة كلها إلى مأزق يطرح اختيارا بين أن تعود التجربة كلها إلى الخلف أو تندفع إلى الامام وفى كل مرة كان الاختيار هو الاندفاع إلى الامام ، وبعد توقيع اتفاقية روما فى ٢٢ مارس ١٩٥٧ لانشاء ما عرف بالسوق الاوروبية المشتركة والمنظمة الاوروبية للطاقة النووية (اليوراتوم) بالاضافة إلى مجمع الحديد والصلب وصلت التجربة إلى نقطة من الحيرة عام ١٩٦٦ عندما اكتمل انشاء الاتحاد الجمركى بين الدول الاعضاء الست المؤسسة للتجربة وهى دول البيونولوكس الثلاثة ومعها فرنسا ومانيا وايطاليا وكان الخروج من الحيرة هو وضع كل مؤسسات التكامل الاوروبى فى مؤسسة واحدة هى الجماعة الاوروبية وضم ثلاثة اعضاء جدد هي بريطانيا وايرلندا والدانمارك والبحث عن نظام مالى اوروبى وعملة اوروبية حسابية هى «الايكو» يكفل استقرار العملات الاوروبية ويحافظ على الاتحاد الجمركى فى نفس الوقت مع حلول عام ١٩٧٦ .

ومرة اخرى دخلت اوروبا فى حالة من الحيرة والتوتر وحتى الجمود وكان الحمل كما كان دائما هو التوسع الرأسى من خلال المشروع الذى سمي «اوروبا ١٩٩٢» وبمقتضاه حصلت الدول الاعضاء فى الجماعة الاوروبية على الحريات الاربع لانتقال السلع والخدمات ورأس المال والعمالة بينها ، وفى نفس الوقت جرى التوسع الافقى بضم اعضاء جدد ، وكانت العضوية من نصيب الدول الاوروبية الديمقراطية الحديثة وهى اليونان والبرتغال واسبانيا ، وكادت القصة تعيد نفسها مرة اخرى مع حلول التسعينات بعد ان نجح مشروع اوروبا ١٩٩٢ ، ولكن نجاحه جاء مع انتهاء الحرب الباردة ، وبالتالي بات مغريا للدولة القومية الاوروبية ان تتراجع عن تجربة كان مواجهة الشيوعية واحدا من اهم دوافعها ، ومع ذلك فقد كان موجودا فى المشروع الاوروبى ما يكفى من قوة الدفع التكاملية مايدفعها مرة اخرى الى التوسع الرأسى بمزيد من التكامل من خلال اتفاقيتى ماسترخت ثم امستردام وكلاهما قاد الى انشاء البنك المركزى الموحد والعملة الموحدة ، وبالتوازي مع ذلك جرى التوسع الافقى ايضا حين جرى ضم ثلاثة اعضاء جدد هي السويد وفنلندا والنمسا

وهكذا ومع بداية القرن الواحد والعشرين كانت اوروبا قد وصلت الى نقطة اللاعودة فى تجربتها التكاملية وفى ظل ظروف مواتية تماما ، فالاتحاد السوفيتى لم ينهار فقط ، وانما انهارت معه الكثير من الافكار « الاشتراكية » المعوقة لتمدد السوق واندماجه عبر الاقطار ،

وهي العملية التي باتت معروفة بالعمولة .
والحقيقة هي أن تيار العمولة الذي بات احدي السمات الاساسية
لعالم مابعد الحرب الباردة كان يقوم على افكار ومؤسسات جرى
تنميتها من خلال التجربة الاوروبية
وفي نفس الوقت تخلصت اوروبا من خلال حربي البوسنة
وكوسوفو في التسعينات من القرن الماضي من اخر مشاكلها
التاريخية والتي حملت كلاهما إلى القارة الاوروبية ذكريات تعود الى
القرن التاسع عشر والحرب العالمية الاولى كانت اوروبا كلها تظنها قد
ذهبت الى غير رجعة

ومن هنا كان على أوروبا أن تنظر الى المستقبل مرة أخرى بنفس
الطريقة التي تعاملت بها مع كل محطة من محطات تطورها السابقة،
أي تعميق التكامل بين الدول الأعضاء، والتوسع الأفقي بضم أعضاء
جدد. وكانت الخطوة الأولى هي عقد مؤتمر عن مستقبل أوروبا يرأسه
الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان يقوم بوضع دستور
للاتحاد الأوروبي يضم وينسق ما بين المعاهدات والاتفاقيات المختلفة
والتي أصبحت كثيرة التعقيد بالنسبة للمواطن الأوروبي العادي. أما
الخطوة الثانية فهي ضم عشرة أعضاء جدد إلى الاتحاد مع حلول عام
٢٠٠٤، وهي خطوة غير مسبوقة في تاريخ الجماعة وقدرتها على
استيعاب أعضاء جدد لهم خلفيات سياسية وثقافية مختلفة.

وفي يوم ٢٨ أكتوبر الماضي كشف بأعضاء مؤتمر مستقبل أوروبا
الرئيس ديستان عن أول مسودة للدستور الأوروبي الجديد، وبات من
المقرر أن يبدأ ١٠٥ أعضاء في المؤتمر مناقشتها وإقرارها مع حلول
الصيف القادم لكي تعرض بعد ذلك لإقرارها من قبل الجمعيات
التشريعية للدول الاعضاء. هذه المسودة للدستور الأوروبي واجهت ما
واجهته كل عمليات التطوير الأوروبية السابقة، فهناك دوما المتعجلون
الذين يرغبون في دولة فيدرالية أوروبية على غرار الولايات المتحدة
الأمريكية، وهناك على الجانب الآخر من يعتقدون أنه على أوروبا أن
تكتفي بما حققتة وتستكمل ما نقص منه مثل استكمال ضم كل
الأعضاء للعملة الأوروبية الواحدة التي دخلها ١٢ دولة وبقي خارجها
ثلاثة، بالإضافة إلى التعامل مع المشاكل المتوقعة والمصاحبة لانضمام
عشرة أعضاء جدد، ربما يضاف لهم تركيا في المستقبل غير البعيد.

ومع ذلك فإن التقاليد الأوروبية في التطور باتت معروفة، ويعلم
الجميع أن فكرة الفيدرالية الأوروبية لاتزال بعيدة المنال بسبب قوة
الدولة القومية ولكن أيضا فإن الاكتفاء بما هو موجود قد يؤدي إلى
تشجيع البعض للنكوص عنه ولذا فإن اتجاه الدستور هو أولا تقوية
أجهزة التعاون السياسي الخارجي بين الدول الأعضاء بخلق وظيفة
وزير للخارجية يمثل الدول الأوروبية كلها أو بمعنى آخر تطوير الدور
الذي يقوم به المفوض السامي الأوروبي الذي يمثل الآن خفائير
سولانا. وثانيا إعطاء المزيد من السلطات للهيئة الأوروبية على حساب

د. عبد المنعم سعيد

الدول الأعضاء ويعد ذلك انتصارا لوجهة نظر الدول الأوروبية الصغرى مثل بلجيكا مع مساندة من ألمانيا في مواجهة الدول الأوروبية الكبرى خاصة بريطانيا وفرنسا وكلاهما لا يزال يرغب في أن تبقى القرارات الرئيسية في لندن أو باريس.

وإذا كان مشروع الدستور لا يزال في دور الصنع وأن ما حدث من تقدم فيه يتمثل في وضع المسودة الأولى التي عدد كلماتها ٢١٠٠ كلمة فإن التوسع لضم أعضاء جدد بات تقليدا أوروبيا معروفا وهو يبدأ عادة بأن تعد الدولة نفسها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي معروفا وهو يبدأ عادة بأن تعد الدولة نفسها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال عمليات قاسية للإصلاح السياسي والاقتصادي بحيث تحقق مجموعة من المعايير التي تؤكد على صلاحيتها للعضوية. هذه المعايير هي احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية والحرب ضد الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، وحماية البيئة ودفع نصيب العضوية في ميزانية الاتحاد الأوروبي، والقبول بالقرارات التي جرى التوصل لها بالفعل من قبل الاتحاد، وتحقيق مستوى من التنمية الاقتصادية قريب مما هو محقق في الاتحاد وألا يكون الانضمام مكلفا بالنسبة للأعضاء الحاليين، وأن تكون الدولة مستعدة لكي تضع مصالح الاتحاد فوق مصالحها الذاتية.

وبعد الوصول إلى هذه المعايير يبدأ تجهيز العضو الجديد من خلال معونات أوروبية كبيرة تكفل توفيق الأوضاع القانونية والاقتصادية بين الدولة المرشحة والاتحاد الأوروبي وفي هذه المرة قد خصص الاتحاد مبلغ ٢٥ مليار يورو لعملية التوفيق هذه وهو المبلغ الذي يمثل الفرق ما بين ٤٠ مليار يورو التي سيقدمها الاتحاد للدول المرشحة للعضوية والاشتراكات التي سوف تدفعها هذه الدول من أجل العضوية وهي ١٥ مليار دولار وربما لا يقارن هذا المبلغ بما قدمته الولايات المتحدة لأوروبا في مشروع مارشال من قبل وكان ١٣,٢ مليار دولار بأسعار الأربعينيات أو ٩٢ مليار دولار بأسعار اليوم، أوحى بما قدمته ألمانيا من أجل توحيد شقيها وقدره يساوي ٦٠٠ مليار يورو خلال عقد التسعينيات إلا أن الفلسفة التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي هي أن العون الأوروبي يساعد ولكنه لا ينشئ سعيًا من أجل التنمية والتقدم فهذه هي وظيفة الدول الأعضاء في المقام الأول وهكذا فإن عشر دول أوروبية هي قبرص وجمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا ولتوانيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا قد أصبحت على مسافة خطوات قليلة من اتحاد يضم ٢٥ دولة وربما لن يمضي وقت طويل حتى يضم ثلاث دول أخرى هي تركيا وبلغاريا ورومانيا لكي يصير أكبر تجمع سياسي واقتصادي على ظهر كوكب الأرض.